وأمر بتغريبه إلى ميورقة ، وكان ابن أبى عمران صديقا لابن القطان كثير العناية به والتعظيم لقدره حتى بلغت الخطط التى كان يتولاها أبو الحسن فى أيامه ثلاث عشرة خطة . فلما نكب ابن أبى عمران تقلد الوزارة بعده أبو سعيد ابن جامع وكان يحقد على ابن القطان ، فلم يزل ينتزع منه ما كان بيده من خطط حتى لم يبق له إلا القليل الذى لا غناء فيه . وقد سبق أن أشرنا إلى أن ابن جامع بدهائه حمل ابن القطان على التورط فى محاولته مصادرة أغنياء مراكش مما بغَّضه إليهم منذ أيام المستنصر .

أما العادل فإن الأمور لم تستقر له ، إذ سرعان ما أعلن الثورة عليه أحد أفراد الأسرة المؤمنية ، وهو عبد الله بن محمد بن عمر بن عبد المؤمن المعروف بالبياسى ، نسبة إلى مدينة بَيَّاسة فى الأندلس Baeza لطول إقامته بها . ودخلت فى طاعة هذا الأمير الثائر قرطبة ومالقة وغيرهما من مدن الأندلس حتى كاد ينزع الخلافة من العادل . وزادت الأحوال سوءاً منذ أن تحالف البياسى مع فرذلند (فرناندو الثالث Fernando III) ملك قشتالة ، فسلم له قيجاطة Quesada وغيرها من بلاد المسلمين . واستشرى الداء فى المغرب أيضا ، إذ خالف على العادل عرب الخُلْط فى سنة 624 (1227) . وبدا من الواضح أن العادل قد سقطت هيبته وضعفت يده عن القبض على أزمة الدولة . فلم يلبث أخوه نفسه أبو العلاء إدريس عامله على إشبيليه أن خلع طاعته ونادى بنفسه خليفة متلقبا بالمأمون . واغتنم الفرصة رجالات الموحدين ومشايخهم فدخلوا على العادل قصره وقبضوا عليه ثم قتلوه بعد أربعة عشر يوما من خلعه . ولكن الندم أدركهم بعد ذلك ، فقد خشى هؤلاء استقرار إدريس المأمون على العرش ، إذ ربما همت نفسه بالانتقام منهم والإيقاع بهم لما فعلوه بعمه وأخيه من قبل ، ثم إنهم استبطأوه ، فعزموا على خلعه ومبايعة شاب صغير من الأسرة المؤمنية هو أبو زكريا يحيى الملقب بالمعتصم بن محمد الناصر بن يعقوب المنصور . وكان أبو الحسن ابن القطان ممن حضر نكث البيعة المأمونية وتقديم المعتصم ، وذلك خوفا من المأمون لكونه أخا العادل الذى كان يسىء الظن بأبى الحسن ، وطمعاً فى نيل الحظوة عند المعتصم . غير أن الأمر لم يستقر لهذا الخليفة الذى نصبوه ، وبلغ المأمون وهو فى الأندلس

ما كان من خلع رجال الدولة إياه ونكثهم بيعته – وكان معظم كبارهم وفيهم ابن القطان قد كتبوا له يؤكدون بيعته – فأحْفَظَه ذلك وزاد حنقه ، فأجاز من الأندلس ومعه سبعمائة من فرسان النصارى وغيرهم من قبائل العرب ، فقصد مراكش وبرز إليه ابن أخيه المعتصم بظاهرها ، والتقى الجمعان على جبل إيقليز المطل على مراكش ، فهزم المعتصم وانتهبت محلاته ودخل المأمون المدينة فى جمادى الأولى سنة 627 (مارس – أبريل 1230) فأعمل جنوده فيها النهب وأوقع بالموحدين الذين بايعوه ثم نكثوا بيعته انتقاما رهيبا ، إذ أمر بقتلهم بالرماح واحداً بعد آخر ، ثم تعقب فلول جيش المعتصم والقبائل التى ظاهرته فقتل منهم آلافا لا تحصى ، وأمر بتعليق رءوسهم على شرفات مراكش . ويبدو أن المأمون ضاق بهذه الدعوة الموحدية التى هرمت ودب الفساد فى أوصالها فأعلن إلغاءها جملة ، وأزال اسم محمد بن تومرت المهدى من السكة والخطبة وقطع كل ما كان الموحدون قد جروا عليه منذ قيام دولتهم فى المغرب ، وكتب فى ذلك رسالته المشهورة التى يقول فيها : « ولتعلموا أنا نبذنا الباطل وأظهرنا الحق ، وألا مهدىَّ إلا عيسى بن مريم وما سمى مهديا إلا أنه تكلم فى المهد ، وتلك بدعة قد أزلناها ، والله يعيننا على القلادة التى تقلدناها . قد أزلنا لفظ العصمة عمن لا تثبت له عصمة ، فلذلك أزلنا عنه رسمه ، فتسقط وتُبَتّ ، وتمحى ولا تثبت . وقد كان سيدنا المنصور رضى الله عنه هم أن يصدع بما به الآن صدعنا ، وأن يرقع للأمة الخرق الذى رقعنا ، فلم يساعده لذلك أجله ، فقدم على ربه بصدق نية وخالص طوية [1] . وإذا كانت العصمة لم تثبت عند العلماء للصحابة ، فما الظن بمن لم يَدْرِ بأى يد يأخذ كتابه !... » [2] .

---

1) يبدو أن ما أشارت إليه هذه الرسالة من عزم يعقوب المنصور على قطع الدعوة الموحدية وإزالة رسومها صحيح مؤكد ، فنحن نقرأ فى « المعجب » لعبد الواحد المراكشى أخباراً تدل على أن المنصور صرح بشكه فى الدعوة الموحدية وأعلن استخفافه بقواعدها وتعاليمها مثل عصمة المهدى وغير ذلك . انظر المعجب ، ط . القاهرة بتحقيق الأستاذ محمد سعيد العريان ، القاهرة 1963 ص 368 - 369 .

2) ابن عذارى : البيان المغرب (القسم الموحدى طبعة دار الغرب الإسلامى ، بيروت 1985) ص 286 - 287 .

أما أبو الحسن ابن القطان فإنه كان فى معسكر المعتصم حينما حلت به الهزيمة أمام المأمون فى ظاهر مراكش ، وكان يتولى القضاء فى حزبه . وحينما اقتحمت جيوش المأمون المدينة نهبت داره – التى كان قد اغتصبها من العثمانى – وذهب كل ما كان جمعه فيها من أموال وكتب ، ويذكر أن كتبه كانت سبعة عشر حملًا منها حملان مما كتبه بخطه . ولم يزل مع سلطانه المعتصم فى اضطرابه وفراره المستمر بين يدى عمه المأمون حتى لحق فى النهاية بسجلماسة ، فاستقر فيها متوليا لقضائها ، إلى أن أدركته منيته محسوراً على ما فقد من أهله وبيته وكتبه وسائر ممتلكاته . ولا شك فى أن مما زاد فى ألمه نبذ المأمون للدعوة الموحدية التى ظل ابن القطان من أشد دعاتها حماسة على مدى أكثر من أربعين سنة . وكانت وفاته فى أول ربيع الأول سنة 628 (7 يناير 1231) ودفن بجوار الجامع الأعظم بسجلماسة .

ابن القطان « الابن » :

مؤلف نظم الجمان :

إذا كنا قد أطلنا فى ترجمة ابن القطان « الأب » فإن ذلك يعود لأن ابنه أبا محمد مؤلف « نظم الجمان » كان وارث علمه وأبرز تلاميذه ومستودع ثقته ومؤلفاته ، بل إنه يبدو لنا أن أبا محمد كان يعد أباه مثله الأعلى فى كل شىء سواء فى العلم أو فى العصبية للأسس العقائدية لدولة بنى عبد المؤمن وتفانيه فى خدمتها ودفاعه عنها . بل إننا نراه كذلك يحتذى طريق أبيه فى التزلف لخلفاء هذه الدولة ومظاهرتهم بالحق وبالباطل ، فقد كان أبو محمد ابن القطان فى صلته بالخليفة المرتضى الموحدى كما كان أبوه فى صلته بالخلفاء الذين عاصرهم من يعقوب المنصور حتى المعتصم .

على أنه إذا كانت كتب التراجم قد أفادتنا بكثير من أخبار أبى الحسن ابن القطان – وتخص بالذكر ابن عبد الملك الذى كانت ترجمته له حافلة بالتفاصيل

التى صورت لنا شخصيته وجهوده العلمية أدق تصوير – فإنها لم تفدنا إلا بالقليل النزر من أخبار ابنه أبى محمد مؤلف « النظم » . حتى إننا – حتى نشر السفر الثامن من « الذيل والتكملة » – لم نكن نعرف اسم مؤلف نظم الجمان ولا كنيته على وجه التحديد . فالمصادر القليلة التى أشارت إليه تضاربت فى ذلك تضاربا شديداً :

– فصاحب كتاب « مفاخر البربر » يسميه « الفقيه الحسيب الحافظ أبا على حسين بن القطان الكتامى مؤلف كتاب نظم الجمان » [1] .

– وفى المخطوطة التى تحمل رقم 1275ك والتى كانت من بين مخطوطات الشيخ عبد الحى الكتانى وضمت إلى الخزانة العامة بالرباط نجد نصا فى الرسالة الأولى يقول إن « النظم » من تأليف « أبى على حسن بن على بن القطان » [2] .

– وابن عذارى المراكشى يذكره فى « البيان المغرب » (القسم الموحدى) فى النص الذى سنعرض له بعد قليل مسمياً إياه « أبا محمد » [3] .

---

1) مفاخر البربر ، نشر ليڤى بروفنسال ، الرباط 1934 ص 65 ؛ هذا ويجدر بالذكر أن صاحب هذا الكتاب يميز بين مؤلف نظم الجمان (ابن القطان الابن) وبين أبى الحسن على بن محمد بن القطان (الأب) ، فيترجم لهذا فى موضع آخر من كتابه (ص 64) ، ولو أن الاسم جاء فى الأصل « ابن القاضى » وهو تحريف عن « ابن القطان » .

2) هذه المخطوطة مجموع من الرسائل عنوانه « كتاب الأنساب » وهو يضم ثلاث رسائل : أولاها عن جغرافية المغرب وأصول البربر والفتوح العربية فى شمال افريقية ، والثانية هى الرسالة التى نشرها ليڤى بروفنسال بعنوان « مفاخر البربر » والثالثة تتضمن مقتطفات من رسائل وكتب مختلفة حول تاريخ المغرب . وقد نشر بروفنسال كذلك جزءاً من الرسالة الأولى بعنوان « نص جديد عن فتح العرب للمغرب » (فى صحيفة معهد الدراسات الإسلامية بمدريد ، المجلد الثانى سنة 1954 ص 193 - 219) (مع تعليق للدكتور حسين مؤنس) . هذا ويقوم كاتب هذه السطور بالاشتراك مع الزميل الأخ الدكتور أحمد مختار العبادى بتحقيق الرسائل الثلاث بما فيها رسالة « مفاخر البربر » وإعدادها للنشر . وأما النص الذى أشرنا إليه فهو يقع فى الرسالة الأولى ص 25 .

3) البيان المغرب (القسم الموحدى) ص 446 .

ولم يحسم هذا الخلاف إلا ابن عبد الملك الذى يشير إليه مراراً فى « الذيل والتكملة » فيذكره باسم « أبى محمد حسن بن على بن القطان » ، وهذا هو الصواب بغير شك ، فقد كان مؤلف « النظم » شيخاً له ، وهو أعرف به وبأحواله من أى مؤلف آخر .

على أنه يؤسفنا أن الترجمة التى أفردها ابن عبد الملك لأستاذه أبى محمد حسن لم تصل إلينا ، ويظن الدكتور محمد بنشريفه أن هذه الترجمة كانت فى السفر السابع المفقود من كتاب ابن عبد الملك [1] ، ولو بقيت لكانت – كالعهد بما كان ابن عبد الملك يكتبه عن شيوخه – من أغزر تراجمه مادة وأدقها تصويراً لشخصية شيخه وتسجيلاً لجهوده العلمية .

على أننا نجد فى مواضع متفرقة من كتاب « الذيل والتكملة » أخباراً حول أبى محمد حسن بن القطان نورد خلاصتها فيما يلى .

ونذكر أولا أن أبا الحسن ابن القطان كان له ابنان اشتغلا بالعلم وكانا من رواة كتبه ، أولهما أبو عبد الله حسين ، والثانى هو أبو محمد حسن [2] ، ولكنا لا نكاد نجد ذكراً لأولهما باستثناء إشارة ابن عبد الملك إلى أنه تلمذ على أبيه .

ولم يفدنا أحد من المؤرخين ولا كتاب التراجم بتاريخ مولد أبى محمد ، ولكننا نجد هذه العبارة فى ترجمة أحد الشيوخ المصريين الذين وفدوا إلى المغرب والأندلس وهو أبو إسحاق إبراهيم بن خلف الغسانى المعروف بالسنهورى : « قال أبو الحسن بن القطان – وسماه فى شيوخه : قدم علينا تونس سنة ثنتين وستمائة واستجزته لابنى حسن فأجازه وإياى » [3] . ولسنا نعرف كم كان عمر أبى محمد حينما طلب له أبوه هذه الإجازة ، فنحن نعرف أنه قد شاع فى ذلك العصر طلب الإجازات من العلماء للأبناء حتى ولو كانوا صغاراً دون سن طلب العلم .

---

1) تقديم الدكتور بنشريفه للسفر الثامن ص 138 .

2) الذيل والتكملة 166/8 .

3) انظر ترجمة السنهورى فى التكملة لابن الأبار 176/1 ؛ وقد نقلها المقرى فى النفح 135/3 - 136 وفيها العبارة المذكورة . وانظر كذلك الذيل والتكملة 165/8 والحاشية رقم 41 .

وهناك نص آخر أفادنا به أبو الحسن على بن يوسف الحكيم فى « ضوابط دار السكة » يقول فيه فى معرض الحديث عن الدرهم الكيلى : « وقال [أبو] محمد بن القطان فى مقالته إنه شاهد دراهم للكيل ضرب عبد الملك بن مروان فى إشبيلية سنة ثمان وستمائة ، وُجدت فى كنز ورفعت للناصر أبى عبد الله بن المنصور الموحدى فأعطى منها لأبيه أبى الحسن بركة ، وهى فضة مستديرة الشكل عليها مكتوب : أمر بضرب هذه الدراهم أمير المؤمنين عبد الملك بن مروان . قال : وكنا قدرناها غير مرة بوسط حب الشعير فكان الدرهم منها يعدل خمسين حبة وخمسى حبة » [1] . ومن هذا النص نستخلص أن أبا محمد كان فى إشبيلية فى السنة المذكورة (608/1211 - 1212) ، وأنه كان فى سن تسمح له بتقدير هذا « الكشف الأثرى » وحساب وزن هذه الدراهم التى تعود إلى أيام عبد الملك بن مروان ، ولعله كان يجاوز العشرين من عمره آنذاك ، فمولده إذن كان فى نحو أوائل العقد الثامن من القرن السادس (أى فى حدود سنة 580/1184) .

وربما دلنا على ذلك أيضا هذا الخبر الذى يقصه المقرى [2] عن الشاعر أبى بكر يحيى بن عبد الجليل بن مجبر الفهرى إذ يروى له أبياتا فى وصف « ابن لأبى الحسن ابن القطان بمحضر والده » ، وهى :

جاء وفى يسارِهِ قَوْسٌ وفى اليمنى قَدَحْ
كأنه شمس بدت وحولها قوسُ قُزَحْ
يا لائمى فى حُبِّه ما كلُّ مَنْ لامَ نَصَحْ

فإذا كنا نعرف أن ابن مجبر توفى سنة 588 (1192) [3] فلا بد أن ابن أبى الحسن

---

1) أبو الحسن على بن يوسف الحكيم : الدوحة المشتبكة فى ضوابط دار السكة ، تحقيق الدكتور حسين مؤنس ، مدريد 1960 ص 84 .

2) النفح 161/4 .

3) انظر ترجمة ابن مجبر فى النفح 237/3 - 240 .

المذكور كان آنذاك صبيا فى نحو الثامنة من عمره ، فهذا هو الأشبه بمن تقال فيه مثل هذه الأبيات ، هذا إذا كان ذلك الابن هو أبا محمد حسناً الذى نحن بصدده .

ونعرف بعد ذلك عن أبى محمد أنه اشتغل بطلب العلم منذ شبابه [1] ، فابن عبد الملك الذى يسميه كلما ورد ذكره « شيخنا » ينقل عنه العديد من الأخبار فى معجم تراجمه ، فى مواضع تزيد على العشرة . وكان أبو محمد زميلًا لخال ابن عبد الملك فى الدراسة وللنحوى المشهور ابن الطراوة المالقى ، وخال ابن عبد الملك المذكور هو أبو على عمر بن محمد القيسى المراكشى المعروف بابن الفاسى (المتوفى سنة 1229/626) . يقول فى ذلك صاحب « الذيل والتكملة » : « وكان شيخنا أبو محمد حسن بن القطان وابن الطراوة يكثران الثناء عليه والإيجاب له ، وقد صاحباه طويلا بمراكش واشتركا معه فى الأخذ عن الشيوخ بها » [2] . ويشير فى موضع آخر إلى تلمذة أبى محمد على الفقيه المحدث الكبير محمد بن عيسى الأزدى المعروف بابن المناصف (المتوفى سنة 1223/620) ويقول نقلا عن شيخه إن ابن المناصف كان يكتب ثلاث عشرة طريقة (فى الخط) هو فيها كلها مجيد ، ثم يقول إنه رأى منها أربع طرائق كانت كما وصفها أبو محمد [3] كما يشير إلى تلمذته أيضا على أبى الحجاج يوسف بن محمد بن المعز المكلاتى الفاسى الملقب بالأحدب (المتوفى فى 1229/626) وكان متكلما أصوليا . ومن الطريف أن نذكر أنه كانت بين أبى الحجاج هذا وأبى الحسن على بن القطان والد أبى محمد منافرة شديدة ومقاطعة مشهورة ، ومع ذلك فإن هذه الخصومة لم تمنع أبا محمد من الأخذ عن هذا الشيخ [4] .

---

1) يدل على ذلك أن من بين أساتذته فى الحديث – على ما يسجل ابن عبد الملك – أحمد بن سلمة الأنصارى اللورقى نزيل تلمسان (المتوفى فى أواخر 597 أو أوائل 1200/598) فإذا صح تقديرنا بأن أبا محمد ولد فى حدود سنة 580 فمعنى ذلك أنه درس على هذا الشيخ وهو فى نحو الثامنة عشرة . انظر ترجمته فى الذيل والتكملة ، السفر الأول رقم 177 ص 126 .

2) الذيل والتكملة ، السفر الثامن ، ترجمة رقم 31 ص 235 - 237 .

3) نفس المصدر ، ترجمة رقم 134 ص 348 .

4) نفس المصدر ، ترجمة رقم 227 ص 432 - 434 .

ويبدو فى حديث ابن عبد الملك عن أستاذه أبى محمد كثير من التقدير والإجلال [1] ، ومع ذلك فإننا نعتقد أنه ما كان ليحجم عن نقد مواقفه فى التزلف للخليفة الموحدى المرتضى والدفاع عن الدعوة الموحدية بالحق والباطل ، كما فعل بأبيه الذى أورد فى ترجمته جملة من مثالبه ، فقد كان ابن عبد الملك من الصراحة الخشنة والصرامة فى النقد والمجاهرة بالحق بحيث لا يعرف المجاملة ولا تزيين العيوب ، وأظن أنه لو وصلت لنا ترجمته لشيخه أبى محمد لرأينا فيها ما يصدق هذا الحكم .

أما جهود ابن القطان « الابن » العلمية فإن ابن عبد الملك أشار إلى طرف منها فى ترجمته لوالده ، وهو لم يذكر منها إلا ما يتصل بروايته لكتبه أو أخباره ، أما أعماله الأصيلة فلا بد أن يكون ابن عبد الملك قد تناولها بكثير من التفصيل فى الترجمة التى أفردها له ، والتى ذهبت فى الجزء المفقود من كتابه . وأما فيما يتعلق بأبيه فقد روى عنه ابن عبد الملك كثيراً من الأخبار الخاصة بحياته ، وهو ينص أحيانا على أنه نقل بعض هذه الأخبار من خطه [2] ، ومنها عدة قطع شعرية فى المديح والوصف [3] ، وذكر مواقف له يغلب فيها طابع الدفاع عن تصرفات أبيه وسلوكه ، كما نرى فى حديثه عن السبب فى إيحاش العادل بن المنصور له وسوء علاقته به ، ولو أنه دفاع لم يقتنع به ابن عبد الملك [4] ، وتبلغ رواية المؤلف عن شيخه حدًّا بعيداً من التفصيل كما نرى فى قصة العثمانى وابنه ومقتلهما [5] ، وعلى الرغم مما ساقه أبو محمد فى هذه الرواية من دفاع عن أبيه وتصوير له بأن دافعه إلى محاكمة الرجل وابنه الصبى كان الغيرة على الدين فإن ابن عبد الملك فى صراحته المعهودة لم يتردد فى ضم تلك المحاكمة إلى مثالبه .

---

1) يذكر الدكتور بنشريفه فى تقديمه للسفر الثامن (ص 15 - 16) أن جانباً من اهتمام ابن عبد الملك بالتاريخ يرجع إلى شيخه أبى محمد .

2) الذيل والتكملة ، السفر الثامن ص 191 .

3) نفس المصدر ص 170 - 171 .

4) نفس المصدر ص 172 - 173 .

5) نفس المصدر ص 173 ؛ وتفصيل محاكمة العثمانى وولده بين صفحتى 179 - 191 .

كذلك نرى من سرد ابن عبد الملك لكتب ابن القطان « الأب » أن ابنه أبا محمد كان هو الذى وضع عناوين كثير من تلك الكتب والرسائل .

الدولة الموحدية فى عصر المرتضى :

ونرى من المناسب في هذا المقام أن نعرض شيئاً عن أحوال هذا الخليفة الذي اتصل به مؤلفنا وعاش في بلاطه والف له « نظم الجمان » .

وقد انتهينا في الكلام عن الدولة الموحدية إلى سنة 628 التي توفي فيها علي ابن محمد بن عبد الملك بن القطان أبو مؤلف النظم ، وأشرنا إلى بدء اختلال الدولة الموحدية وفسادها منذ أوائل القرن السابع ، وتزايد هذا الفساد في السنوات التالية : فهذه إفريقية تستقل عن سلطان الموحدين وتقوم فيها دولة الحفصيين ، وهذه الاندلس تخرج عن أيديهم ويصطرع فيها ثوارها المسلمون من أمثال ابن هود وابن مردنيش وابن الاحمر وعشرات من صغار المنتزين ، ثم يغتنم النصارى هذه الفرصة ، فيؤرثون من نار العداوات والاحقاد والفتن . وهكذا تقع الحواضر الاندلسية الكبرى في أيديهم واحدة بعد الاخرى ، حتى لا يكاد القرن السابع ينتصف إلا والإسلام قد انحصر في جانب صغير من جنوب شرقي شبه الجزيرة . حتى المغرب نفسه لم يصف لخلفاء الموحدين ، إذ يقاسمهم السلطان هناك بنو مرين ويجرعون ملوكهم من الغصص والهزائم ما يطيح بآخر ما بقي من كرامة دولتهم وهيبتها . وأصبح سلاطين الموحدين في هذه الفترة أشبه ما يكونون بخلفاء بني العباس بعد المتوكل : يتلاعب بهم مشايخ الموحدين والعرب والغز والنصارى كما كان يتلاعب بأولئك قواد الترك وخدم القصر ونساؤه .

في هذه الظروف التعسة المشؤومة ولى عرش الموحدين أبو حفص عمر بن إسحاق بن يوسف بن عبد المؤمن الملقب بالمرتضى [1] ، وذلك أنه لما قتل علي السعيد

---

1) عن خلافة المرتضى انظر ابن عذارى : البيان المغرب ، القسم الموحدي ، ص 387 - 447 ؛ وأويشى : تاريخ الدولة الموحدية 541/2 - 566 .

في آخر صفر سنة 646 (23 يونية سنة 1248) وقتل كذلك ابنه الطفل الذي كان مرشحاً للخلافة بعده اجتمع زعماء الموحدين ومشايخهم ، فرشحوا أولا أبا زيد بن إسحاق ، وكان عاملا على مراكش ، ولكنه أبى من قبول الخلافة ، وحينئذ اضطروا إلى ترشيح أسماء أخرى لم يظفر واحد منها بالاجماع ، وأخيراً قام أبو عبد الله محمد بن عبد الله الجنفيسى وعرض على المجتمعين اسم أبي حفص عمر بن إسحاق ، وكان حاكماً لسلا في ذلك الوقت ، ونوه الجنفيسى بخلاله الحميدة ، فوقع عليه اجماع الحاضرين وكتبوا عقد البيعة وسلموه إلى ابي زيد المذكور باعتباره ممثلا لاخيه ونائباً عنه إذ أن هذا كان غائباً في سلا ، وتوجه بكتاب البيعة الحاكم ابن أصلماط ، فلقى السيد أبا حفص بتامسنا وهو مقبل من سلا ، فقرئت البيعة المذكورة وأصفق الحاضرون على مبايعته ، وتلقب بالمرتضى ، وتوجه من ساعته إلى مراكش ، فخرج الناس ورجال الدولة لاستقباله والاحتفاء به ، واستقر له الامر .

ولكن المشاكل لم تلبث أن عكرت عليه صفو هذا الهدوء . فقد كان المرينيون فى هذا الوقت قد اقتحموا تازة ، ثم توجه أميرهم أبو يحيى بن زكريا المريني إلى أجر سيف وسائر القلاع الواقعة على نهر ملوية واستولى على فاس ، فظل فيها عاماً كاملا حتى ربيع الاول سنة 647 (مايو — يونية سنة 1249) ، غير أن أهل فاس أعلنوا ثورتهم عليه ومبايعتهم للمرتضى ، ولكن هذه الثورة فشلت بعد أن عجز الموحدون عن بعث إمدادات عسكرية إلى المدينة ، وهكذا عادت فاس إلى طاعة المرينيين فى جمادي الثانية سنة 648 (سبتمبر 1250) .

وزاد فى سوء الاحوال أن الأمير أبا يحيى المريني مد سلطانه على رقعة واسعة تمتد بين فازاز والرباط ، وحينئذ قرر المرتضى أن يتدخل بعد أن ظل ثلاث سنوات متقاعداً جانحاً إلى الخمول ، فجمع جيشاً ضخماً فى سنة 649 (1251) وخرج به من مراكش ، فتوجه أولا إلى تينملل حيث قام بزيارة ضريح المهدي وتلقى بركاته كما كانت عادة سلاطين الموحدين قبل الشروع فى أي غزوة . ثم خرج إلى سلا ، ورأى أبو يحيى المريني قوة جيش خصمه فعرض عليه المفاوضة ، وقبل المرتضى فقد كان رجلا مسالماً ميالا إلى تجنب كل نزاع مسلح ، ولكن وزراءه ومشايخ

الموحدين – وقد ملأهم الغرور والثقة فى النصر – رفضوا الصلح ، ودارت المعركة ، فانتهت بهزيمة جيوش الموحدين دون أن تشتبك فى القتال ، ويبدو أن هذه الهزيمة كانت ترجع إلى خيانة من الوزير عبد الله بن يونس الذي كان المرتضى قد نكبه قبل ذلك عند عودته مخذولا إلى مراكش .

غير أن ما فعله المرتضى بابن يونس كان له بعد ذلك أسوأ الآثار ، فقد ترتب عليه أن قائداً من أهل قرابته هو على بن يدر أخذته الحمية فهرب إلى السوس وأعلن الثورة على الخليفة وهزم الجيوش الموحدية التي وجهت لقتاله .

ثم عاد المرتضى إلى التوجه بجيشه إلى فاس طامعاً في استردادها ، ودارت المفاوضات مرة أخرى ولكنها انتهت بالفشل ، فلما وقعت المعركة في « بني بهلول » بجوار فاس عاد المرينيون فألحقوا بالمرتضى هزيمة ساحقة في جمادى الثانية سنة 654 (يوليه سنة 1255) .

ومنذ هذه الهزيمة قرر المرتضى ألا يخرج للغزو بعدها ، فأمضى الصلح مع أبي يحيى المريني ، وعكف على حياة هادئة مسالمة اشتغل خلالها ببناء قصوره والخلو بلذاته ، هذا بينما كان ضعفه المتزايد قد جسر عليه الثوار الآخرين ، فهزم علي بن يدر من جديد الجيش الذي وجهه المرتضى إلى السوس بقيادة أبي محمد ابن أصناج ، وارتفع أمر العزفي والي سبتة فمد حكمه على طنجة وأخذ يتصرف كما لو كان أميراً مستقلا ولو أنه كان يخطب للمرتضى ويعلن طاعته له على نحو اسمى محض . ثم خلع أهل سجلماسة طاعة الموحدين وأعلنوا انقيادهم لبني مرين .

وهكذا ظلت أحوال المغرب تسير من سيئ إلى أسوأ ، حتى انتهى الأمر بهجوم السلطان المريني أبي يوسف يعقوب على مراكش نفسها ومحاصرته لها ، فعهد المرتضى بقيادة جيوشه إلى أحد أمراء الاسرة الموحدية المالكة : أبي العلا إدريس الملقب بأبي دبوس ، وهو الذى سيكون مصرع المرتضى على يديه فيما بعد . وكان ذلك فى أواخر سنة 660 (خريف سنة 1262) ، واستمر القتال شهرين بين الموحدين وبني مرين ، وقتل خلال المعارك الدائرة عبد الله الابن الاكبر

لأبي يوسف المريني ، فبعث إليه المرتضى برسالة عزاء ، وفاوضه فى أن يرفع الحصار عن مراكش على أن يؤدي إليه ضريبة سنوية . وفي رجب سنة 661 (مايو – يوليه 1263) رفع المريني الحصار وعاد بجيوشه إلى فاس .

على أن هذا النجاح المتواضع الذي أحرزه الموحدون على خصومهم الاقوياء لم يلبث أن أعقبته نتائج وخيمة انتهت أخيراً إلى تقويض بناء الدولة الموحدية وإلى مصرع المرتضى ، ذلك أن أبا دبوس الذي عهد إليه بقيادة المقاومة الموحدية أثناء حصار المرينيين لمراكش قد داخله الغرور ، فاستزاد المرتضى من السلطات ، وأدت تصرفاته إلى نفور الوزراء منه ، ورأى هو نفسه أحق بتدبير الامور من جميعهم مما أثارهم عليه ، فأوقعوا به لدي المرتضى ، واتهموه بأنه كان يكاتب المرينيين سراً ، وإزاء ذلك اختلق حجة لمغادرة العاصمة ، فما إن سنحت له فرصة الفرار حتى توجه إلى فاس في محرم سنة 663 (نوفمبر سنة 1264) ، فاجتمع بأبي يوسف المريني ، وتعاقد معه على أن يمده بالرجال والمال وعلى أن يكون للمريني لقاء ذلك نصف ما يستولى عليه من البلاد الباقية فى حوزة المرتضى . وفى ذي القعدة من سنة 663 (أغسطس – سبتمبر 1265) خرج أبو دبوس بكامل عدته وعديده من فاس إلى مكناس ثم توجه منها إلى تادلا ، فعيد بها عيد الاضحى (23 سبتمبر 1265) وقضى شتاء هذا العام وربيعه فى جمع صفوفه وكسب أنصار جدد من العرب ومن هسكورة وفى مكاتبة جواسيسه فى مراكش .

وما إن وصل الخبر إلى المرتضى بثورة أبي دبوس حتى ساءت ظنونه بكل من حوله ، فقبض على كثير من وزرائه ورجال دولته متهماً إياهم بموالاة خصمه ، وزاد ذلك من تذمر الناس منه وضيقهم بحكمه وانحياز الكثيرين إلى صفوف أبي دبوس ، فضلا عن أنه كان قد فرق جيوشه في البلاد تاركاً بذلك عاصمته مراكش بلا حامية تحت رحمة أي هجوم مفاجئ . ومع كل ذلك فإن المرتضى لم يعر الامر كبير اهتمام ورفض نصائح وزيره أبي موسى بن عزوز بأن يسرع باستقدام ابن وانودين وابن عطوش بجيوشهما لانقاذ عرشه المذبذب .

وفي 22 من المحرم سنة 665 (22 أكتوبر 1266) توجه أبو دبوس بجيوشه إلى مراكش ، فاقتحم أسوارها من باب أغمات ، ولم يسع المرتضى حينئذ إلا الفرار من المدينة إلى جبال الاطلس ، فوصل أولا إلى كيك ، ولكن أهلها رفضوا مقامه بين أظهرهم ، فانتقل إلى أزمور ، ولكن أعوان أبي دبوس قبضوا عليه هناك وأودعوه السجن . وما علم أبو دبوس بالقبض عليه حتى أمر بأن يكتب إليه لكي يعلن عن المكان الذي أخفى فيه ذخائره وأمواله ، ولكن المرتضى أجاب مقسما بأنه لم يكن لديه أي مال وطلب من خليفته العفو والرحمة وناشده أن يرعى فيه حرمة القرابة ، ورق له قلب أبي دبوس أولا ورام إطلاقه ، ولكن ناصحاً له من ذوي قرباه وهو أبو زيد الاعرج شدد عليه في وجوب قتله ، وهكذا صدر الامر بضرب عنقه في الطريق ، ونفذ فيه الحكم في 22 من صفر من هذه السنة (22 نوفمبر 1266) .

وكان المرتضى على الرغم من ضعف إرادته وتخاذله المخزي وخلوه من صفات القيادة والحكم رجلا واسع الثقافة محبا للشعر والادب والغناء والبنيان ، وكأنه كان يريد بإقباله على هواياته ولذاته نسيان ما كان يتربص به من كوارث ، وفيه تتمثل مرحلة الانحلال النهائي الذي كان يتهدد دولة الموحدين ، إذ أن خليفته أبا دبوس المتلقب بالواثق لا يتمتع بالخلافة إلا نحو ثلاث سنين ، ثم يجرعه المرينيون من الكأس التي أذاق من قبل مرارتها للمرتضى ، ولا تأتي سنة 668 (1269) حتى يقضي بنو مرين على آخر ما بقي من دولة الموحدين المتداعية .

* * *

في ظل المرتضى – هذا الخليفة التعس الذي وافق حكمه غروب شمس الموحدين – عاش أبو محمد حسن بن القطان ، وكان – على ما يبدو من كتابه – رجال دولته المقربين ، ولم تحدثنا المراجع عن حياته ولا عن دراسته ، إذ أن ما بين أيدينا منها يرخى عليه كما ذكرنا ستاراً من الصمت المطبق .

ولكن في وسعنا أن نتصور شيئاً من ذلك على ضوء ما عرفناه من حياة أبيه الذي كان كما ذكرنا « رئيساً لطلبة مراكش » أي أنه كان من أكبر دعاة

الموحدين المتحمسين لمبادئهم الدينية والسياسية ، بل إنه تعرض في سبيل ذلك لمحنة شديدة آذته وأخرجته عن بلده ، وذلك منذ أعلن المأمون في سنة 624 (1227) براءه من دعوة ابن تومرت وحكمه عليه بالتكفير ، ورأى رجال الموحدين في هذه الثورة المذهبية خطراً على كيان الدولة كلها وعلى ما أحرزوه في ظلها من مغانم ، فاحتملوا المأمون على مضض بعد أن اتبع معهم سياسة حجاجية بالغة القسوة ، حتى إذا حلت به المنية في آخر سنة 629 (أكتوبر 1232) وولى الخلافة بعده ابنه عبد الواحد الرشيد تنفسوا الصعداء واشترطوا على الخليفة الجديد أن يعيد رسوم الدولة التي محاها أبوه وأن يذكر اسم محمد بن تومرت المهدي في الخطبة والمكاتبات والسكة . ويصف لنا ابن عذارى تخوف مشايخ الموحدين من أن يجري الرشيد على سنة أبيه ، ويقول إنهم لما فاوضوه في الامر سكن نفوسهم وجدد تأنيسهم بإعادة تلك الرسوم الموحدية :

« فيالله ، ما ذا بلغ من سرورهم وما كانوا فيه من الارتياح عند سماعه وانطلاق ألسنتهم بالدعاء إلى الله تعالى في نصر خليفتهم وتأييده ، وإعلاء أمره وتمديده ، وشملت الافراح الكبير منهم والصغير ، وعم الجذل الحاضر والبادي ، وعند ذلك تمهدت قواعد الموحدين وتبينوا القصد الجميل فيهم ، وأشاعوه عند قاصيهم ودانيهم ، وبولغ في إدنائهم وتكريمهم ، وأحل أشياخهم محل أشياخ الموحدين على قدم الزمان ، واستبشروا بنعمة من الله ورضوان » [1] .

وطبيعي أن يتشرب ابن القطان مباديء الدعوة الموحدية منذ صباه وأن يرث عن أبيه حماسته لها واجتهاده في خدمتها ، ولا سيما بعد أن انجابت عن الأفق غيوم هذه الأزمة العارضة التي أثارها المأمون ، وعادت الدولة الموحدية إلى التمسك برسومها وطقوسها التقليدية القديمة ، ولعل هذا هو ما أوصل ابن القطان إلى خدمة الخليفة المرتضى والعمل في بلاطه . والذي يقرأ ما بقي لنا من نص « نص الجمان »

---

1) ابن عذارى : البيان المغرب (القسم الموحدي) ص 317 .

يجد فيه مظاهر كثيرة لهذه الحماسة الشديدة للدعوة الموحدية ، وإن كان هذا لا يعني الإخلاص الحقيقي لها ولا الإيمان الصادق بها ، وكل ما هناك هو أن مثل ذلك الإخلاص كان طريقاً إلى الجاه والسلطان ... طريقاً سلكها أبوه من قبل « فنال بخدمة السلطان دنيا عريضة » كما ذكر من ترجموا له . وما كان أبو محمد ابن القطان بدعا في ذلك ، فقد ورث عن أبيه هذه « الوصولية » وكان كغيره من الفقهاء الذين لم يتورعوا عن بذل علمهم وكرامتهم في سبيل عرض الدنيا ، وما كان بذلك بغريب في مثل هذا العصر الذي اختلت فيه موازين القيم والاخلاق فأصبح كثير من العلماء يعرضون أنفسهم بضاعة رخيصة لكل متلبس بحكم أو متسور على سلطان . وكتاب « نظم الجمان » كما نستشف من القطعة الباقية منه ليس إلا تاريخا « بلاطيا » خالصا من طراز تلك الكتب التي ألفها مؤرخون « منتفعون » من الدولة التي يستظلون بظلها ، وأمثال هذه التواريخ رأيناها في جميع الدول الإسلامية المختلفة ، وقد سبق ابن القطان إليها في الدولة الموحدية مؤرخون مهدوا له الطريق مثل أبي بكر الصنهاجي المعروف بالبيذق صاحب كتاب « أخبار المهدي » وأبي القاسم المؤمن صاحب « فضائل المهدي » وابن الراعي ثم ابن صاحب الصلاة مؤلف كتاب « المن بالامامة » .

مؤلفات ابن القطان :

وقد جمع ابن القطان للمرتضي عدة كتب يذكرها ابن عذارى في ذلك النص الذي اختصه به وفيه يقول :

« وكان (أي المرتضى الموحدي) محبا في مطالعة الكتب وتواليفها وتصانيفها ، فألف له الفقيه أبو محمد ابن القطان جملة من الكتاب الحفيلة الجليلة ، وأمده بالدواوين العظيمة والخيرات الجليلة (كذا ولعلها الجزيلة) ، فمنها : « نظم الجمان وواضح البيان فيما سلف من أخبار الزمان » ، وكتاب « شفاء الغلل ، في أخبار الانبياء والرسل » ، وكتاب « الاحكام لبيان آياته عليه السلام » ، وكتاب « المناجاة » ، وكتاب « المسموعات » فيه قصائد متخيرات فيما يخص بالمولد الكريم

وشهر رجب وشعبان ورمضان وغير ذلك » [1] .

أما « نظم الجمان » فله موضعه من هذا الحديث ، وأما الكتب الأخرى فأغلب الظن أنها فقدت أو ضاعت ، ولم تتحدث عنها المصادر الأخري التي وقعت إلينا ، فيما عدا إشارة سريعة مقتضبة لابن القطان نفسه في معرض التعليق على الحديث النبوي المشهور « لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق إلى قيام الساعة » فهو يقول إنه جود الكلام على هذا الحديث في كتاب « الإحكام » [2] .

كتاب « نظم الجمان »

شهر هذا الكتاب بالمقطع الاول من عنوانه ، وأما المقطع الثاني الذي تقتضيه السجعة المعتادة في عناوين الكتب فهو ما لا يتفق عليه من أشاروا إليه أو اقتطفوا منه ، وسنورد فيما يلي الصور المختلفة التي جاء بها هذا المقطع الثاني في المراجع المختلفة .

1 — العنوان في المخطوطة الوحيدة الباقية من الكتاب معتمدنا في نشر هذا الجزء هو : « نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان » .

2 — وتسميه مخطوطة الرباط التي أشرنا إليها من قبل « ... فيما سلف من أخبار الزمان [3] » وكذلك الفقيه الرهوني فيما نقله عنه العالم المغربي الشيخ عبد الحي الكتاني وسجله بخط يده على غلاف مخطوطة « النظم » كما سنرى بعد في كتاب « المعيار المعرب » ، والونشريسي فيما نقله عن ابن القطان في خبر ابن تومرت وعلاقته بالغزالي وإحراق كتاب الإحياء (12/185 - 186) .

---

1) البيان المغرب — القسم الموحدي ص 446 .

2) هذا هو الكتاب الذي خلط بينه ليفي بروفنسال وبين « شرح الاحكام » أو « الوهم والإيهام الواقعين على كتاب الاحكام » ، وهو الذي ألفه ابن القطان الاب معلقا به على « أحكام » عبد الحق الاشبيلي .

3) ص 25 من مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم 1275 ك .

3 — ويذكر ابن عذارى له عنوانين : أولهما « ... في أخبار الزمان » ، جاء ذلك في مقدمة كتاب البيان المغرب في معرض الكتب والمراجع التي اعتمد عليها في تحرير مؤلفه [1] ، والآخر هو « نظم الجمان وواضح البيان فيما سلف من أخبار الزمان » ، وقد جاء هذا في حديثه عن الكتب التي ألفها ابن القطان للخليفة المرتضي ، وهو الذي أثبتنا نصه منذ قليل .

نقول المؤرخين المتأخرين عن ابن القطان :

الذي يتتبع النقول التي اقتطفها المؤرخون الاندلسيون والمغاربة من « نظم الجمان » يتبين له مدى قيمة هذا الكتاب ووفرة المادة التاريخية التي تضمنتها صفحاته ، وسنورد فيما يلي إشارات مقتضبة إلى ما عثرنا عليه من هذه النقول :

أ — في كتاب « البيان المغرب » لابن عذاري :

1 — يبدأ ابن عذاري في مقدمة كتابه بذكر « نظم الجمان » من بين المراجع التي اعتمد عليها ونقل منها في تاريخه [2] .

2 — ينقل عنه في الفصل الذي عنونه بقوله « صفة مدينة تيهرت على ما ذكره ابن القطان [3] » وهو فصل جغرافي طويل يذكر في أثنائه القبائل البربرية التي كانت تسكن هذه المناطق ، ويتبع ذلك صفة مدن مغربية أخرى مثل طنجة ومدن إقليم السوس وبلاد صنهاجة وهسكورة وأغمات وغيرها من المواضع ، وهو في كل ذلك ينقل عن مؤرخين وجغرافيين آخرين ، وإن كان يغلب على ظننا أن جل اعتماده على ابن القطان .

3 — عن غزوات عقبة بن نافع في المغرب وعودته إلى افريقية بعد رجوعه من

1) البيان المغرب 3/1 (طـ . ليفي بروفنسال و كولان) .
2) البيان المغرب 3/1 .
3) البيان 25/1 وما بعدها .

الحملة التي قادها في بلاد جزولة ثم استشهاده [1] .

4 — عن غزوات موسى بن نصير للمغرب الاقصى [2] .

5 — عن أصل طارق بن زياد ومستقره من بلاد المغرب قبل فتحه الاندلس ، وما كان يسيطر عليه النصارى من بلاد المغرب [3] .

6 — عن تولية هشام بن عبد الملك كلثوم بن عياض على افريقية والمغرب ، والحروب الدائرة بين العرب والبربر ، ولجوء فل العرب بقيادة بلج بن بشر القشيري إلى سبتة ، ثم مكاتبتهم لعرب الاندلس حتى جوازهم إلى تلك البلاد [4] .

7 — عن برغواطة وارتدادهم عن الإسلام وخبر بني طريف البرغواطيين [5] .

8 — عن عبد الرحمن بن حبيب والي إفريقية وخلعه طاعة العباسيين [6] .

9 — عن مصرع عمرو بن حفص والي إفريقية للعباسيين على يد الثائر الخارجي أبي حاتم الاباضي سنة 153 [7] .

10 — عن موقعة دارت في سنة 224 في موضع بين قفصة وقسطيلية (بافريقية) بين عيسى بن ريعان الازدي وقبائل البربر من لواتة وزواغة ومكناسة [8] .

11 — عن خلو سنة 253 من أخبار إفريقية مما يستحق الذكر [9] .

1) البيان 28/1 .
2) البيان 42/1 .
3) البيان 44/1 .
4) البيان 55/1 - 56 .
5) البيان 56/1 - 57 .
6) البيان 67/1 .
7) البيان 77/1 .
8) البيان 107/1 .
9) البيان 115/1 .

12 – عن أخبار عبيد الله الشيعى (المهدي) مؤسس الدولة الفاطمية فى المغرب ، والخلاف فى نسبه . ومما يجدر بالذكر هنا أن ابن القطان ممن يؤكدون زيف النسب الفاطمى الذي اصطنعه مهدي الشيعة العبيديين [1] .

13 – عن الفاطميين في مصر وأخبار خلفائهم وأن نسبتهم إلى علي بن أبى طالب باطلة وأن أكثر اعتقاداتهم كفر ، ويلى ذلك كلام عن وفاة المستنصر بن الظاهر وولاية المستعلى ثم الآمر إلى ولاية الحافظ [2] .

14 – عن دولة يحيى بن تميم بن المعز أمير إفريقية وفتحه لاقليبية سنة 502 [3] .

15 – عن غلاء الاسعار والوباء المنتشر فى تلمسان فى المغرب الاوسط سنة 512 [4] .

16 – عن وقعة كتندة بالاندلس التى هزم فيها المرابطون سنة 514 [5] .

17 – عن خلع القاسم بن حمود فى قرطبة سنة 414 وهزيمة البربر وهروب القاسم بن حمود إلى إشبيلية ثم محاولة أهل قرطبة إعادة دولة بنى أمية وخلافة عبد الرحمن المستظهر بن هشام بن عبد الجبار [6] .

18 – عن استخلاف محمد بن عبد الرحمن المستكفى ثم خلعه وفراره ووفاته فى أقليج [7] .

19 – عن أخبار إسماعيل بن القاضى محمد بن عباد وحروبه مع يحيى بن علي بن حمود صاحب قرمونة فى سنة 427 ومقتل إسماعيل المذكور

---

1) البيان 158/1 - 159 .
2) البيان 287/1 .
3) البيان 304/1-305 .
4) البيان 307/1 .
5) البيان 308/1 .
6) البيان 134/3 - 135 .
7) البيان 141/3 - 142 .

سنة 431 فى حرب نشبت بينه وبين باديس بن حبوس صاحب غرناطة ، وعن فرار هشام بن الحكم المؤيد عن قرطبة ، وخبر خلف الحصري الذي زعم ابن عباد بإشبيلية أنه هشام المؤيد [1] .

20 – عن خبر إدريس بن يحيى آخر خلفاء الحموديين وخروجه إلى سبتة وبقائه بها عند سواجات البرغواطى وما سبق ذلك من أحداث [2] .

21 – عن وفاة خلف الحصري المشبه بهشام المؤيد سنة 451 وقطع ابن عباد للدعوة الهشامية [3] .

22 – عن مصرع الوزير ابن السقاء على يد عبد الملك بن جهور أمير قرطبة وفساد أمور هذه المدينة على عبد الملك [4] .

23 – عن المعتضد بن عباد ووفاته سنة 460 وبعض أخباره وصفاته [5] .

24 – عن خروج يوسف بن تاشفين في سنة 464 إلى بلاد المغرب وعودته إلى وطاط وملوية وناحية جراوة وإخضاعه لقبائلها وغير ذلك من أخبار هذه السنة [6] .

25 – عن إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي بأمر علي بن يوسف بن تاشفين وما قاله الامام الغزالي في ذلك داعيا الله أن يديل دولته بابن تومرت [7] .

---

1) البيان 199/3 - 200 .
2) البيان 217/3 .
3) البيان 249/3 .
4) البيان 251/3 .
5) البيان 284/3 .
6) البيان (القسم المرابطي الذي نشره أويي في مقاله « قطعة مخطوطة من البيان المغرب عن المرابطين » ، مجلة إسبريس – تمودة ، الرباط سنة 1961) ص 57 (= ص ٢٢ من طبعة بيروت سنة 1967) .
7) نفس المرجع ص 76 (= ص 59 من طبعة بيروت) .

26 – عن مكوث المهدي في جبل إيجيليز ثلاثة أعوام من سنة 515 إلى سنة 518 ، وعن التمييز الذى قام به أبو محمد البشير الونشريشى فى صفوف الموحدين سنة 519 ، ثم ثورة الفقيه الافريقي علي ابن تومرت بسبب قتله هزميرة تينملل [1] .

27 – عن هزيمة البحيرة الواقعة على الموحدين بعد حصارهم مراكش سنة 524 ، (وإن كان النص يذكر ذلك في معرض أحداث سنة 521) [2] .

28 – عن انتصار الموحدين بقيادة عبد المؤمن بن علي على عسكر للمرابطين بكيك ، ثم حصارهم لاغمات في سنة 524 ، وعن موت المهدي محمد بن تومرت في هذه السنة [3] .

29 – عن فتح عبد المؤمن لتادرارت وبلاد السوس ودخوله تيونوين سنة 529 [4] .

ب – في كتاب « الحلل الموشية » :

30 – عن نسب محمد بن تومرت الذي ينتهي كما ذكر ابن القطان إلى الحسن بن علي بن أبي طالب [5] .

31 – عن رحلة محمد بن تومرت من وطنه هرغة بالسوس الاقصى في طلب العلم إلى الاندلس ثم إلى المشرق ولقائه للطرطوشي والغزالي ، ثم عن كتاب الاحياء وإحراقه بقرطبة برأي القاضي ابن حمدين [6] .

---

1) نفس المرجع ص 82 - 83 (= ص 68 - 69) .
2) نفس المرجع ص 88 (= 75) .
3) البيان (القسم المرابطي) ص 94 (= 83 - 84) .
4) نفس المرجع ص 101 (= 94) .
5) الحلل الموشية ص 103 (والترجمة الأسبانية ص 123) .
6) الحلل ص 104 - 105 (والترجمة الأسبانية ص 124 - 126) .

ج – في « أعمال الاعلام » لابن الخطيب الغرناطي :

32 – عن هشام المؤيد وفراره من الفتنة إلى قرية من قرى إشبيلية وتنصيب ابن عباد لرجل شبيه به على عرش الخلافة لكي يحكم القاضى ابن عباد باسمه باعتباره حاجباً له [1] .

د – في كتاب « الانساب » لابي حيان :

33 – عن المصامدة وتقسيمهم إلى فريقين ؛ أهل درن وهم متبعون للامام (يعنى ابن تومرت المهدي) وأهل الوطا وهم مخالفون له [2] .

هـ – فى كتاب « المعيار المعرب » للونشريسى :

34 – عن علاقة ابن تومرت المهدى بالغزالى وإحراق كتاب الإحياء [3] .

* * *

وهذه النقول عن ابن القطان تدلنا على قيمة كتابه وعلى أن المتأخرين اعتبروه من أمهات المراجع التاريخية حول المغرب والاندلس . ولو أننا استعرضنا هذه المقتطفات لتبين لنا أن « نظم الجمان » ينبغى أن يكون تاريخاً مفصلا شاملا للمغرب بمعناه الواسع أي من الحدود الغربية لمصر حتى الاندلس ، ويبدو أنه كان يبدأ بفصول طويلة عن جغرافية المغرب ووصف مدنه ، ثم ينتقل إلى تاريخه منذ الفتح العربى حتى أيام المؤلف . وهو إلى جانب ذلك لا يخلى كتابه من الاهتمام بأخبار المشرق ولا سيما مصر وأخبار الخلفاء الفاطميين بها .

النص المنشور وقيمته :

أما القطعة الوحيدة الباقية من هذا الكتاب الجليل والتي نقدمها إلى القراء

---

1) ابن الخطيب : أعمال الاعلام (نشر ليفي بروفنسال ، بيروت 1956) ص 154 - 155 .
2) مخطوطة الرباط التي أشرنا إليها من قبل ، ص 25 .
3) المعيار المعرب ، بيروت 1981 – الجزء الثانى عشر ص 185 - 186 .

بهذه السطور فهي ليست إلا جزءاً بالغ الصغر من تلك الموسوعة الضخمة في تاريخ المغرب والاندلس ، إذ أنها لا تتناول إلا أخبار ثلاث وثلاثين سنة (من 500 هـ . إلى 533 هـ .) بل إن تاريخ هذه السنوات ليس كاملا متساوقا ، فنحن نرى فيه فجوات وخروماً كثيرة يعلم الله مدى ما ذهب فيها من أوراق ، ولنا بعد ذلك أن نتصور حجم الكتاب كله ومدى ما يشتمل عليه من تفاصيل وفوائد إذا قدرنا أن النص الكامل له يعرض لنا جغرافية المغرب وتاريخه العام على طول ستة قرون .

ويبدو لنا أن ابن القطان قسم كتاب (نظم الجمان) إلى سبعة أجزاء : الاول يضم المقدمة الجغرافية الضافية ثم الفتح العربي للمغرب وأخباره في بقية القرن الاول الهجري أي حتى سنة 100 هـ . ؛ والثاني في أخبار القرن الثاني الهجري ؛ والثالث في أخبار القرن الثالث ، وهكذا ... حتى الجزء السابع والاخير ويتضمن أخبار القرن السابع حتى عصر المؤلف أي إلى أواخر أيام الدولة الموحدية . وإنما يرجح هذا الظن عندنا أن القطعة التي نقدمها هنا تحمل عنوان « الجزء السادس من الكتاب في ذكر ما انتهى إلينا من أخبار القرن السادس وهو المائة السادسة من الهجرة الكريمة مما يتشوف إليه » .

على أنه إلى جانب هذا قد قسم الكتاب كذلك إلى أسفار لا نعرف على أي أساس قام بتجزئته إليها ، وذلك لاننا نرى أن هذه القطعة التي بقيت لنا من الكتاب كله تبدأ بقوله : « السفر الثالث عشر من كتاب نظم الجمان » ، ونحن نرى تأكيدا لذلك فى أحد نصوص « البيان المغرب » التي ينقل فيها عن مؤلفنا إذ يقول : « فذكر ابن القطان فى السفر الثالث عشر من كتاب نظم الجمان ... » ثم يورد خبر رحلة محمد بن تومرت إلى الاندلس في سنة 500 وعودته إلى بلاده فى سنة 514 [1] ، وهذا يتفق فعلا مع أول ما استهل ابن القطان به أخبار القرن السادس الهجرى كما يرى من النص الذي اضطلعنا بنشره .

---

1) البيان (القسم المرابطي) ص 76 من مقال أويني المشار إليه (= ص 59 من طبعة بيروت) .

وقد انتفع ابن القطان بدوره من كتب من سبقوه من مؤرخي الدولة الموحدية واطلع على كتبهم ، ونص هو على استخدامه لهذه المصادر : « فضائل المهدي » لابي القاسم المؤمن المصري ، وكتاب لابن الراعي لم يورد عنوانه ، وكتاب « المغرب في أخبار محاسن أهل المغرب » للبسع بن عيسى بن حزم بن البسع الغافقي ، و « المقباس في أخبار المغرب والاندلس وفاس » لعبد الملك بن موسى الوراق ، و « النبذ المحتاجة من أخبار صنهاجة » لابي الحسن علي بن حمادو الصنهاجي ، وهذه الكتب معظمها ضاع ولم يبق منها إلا مقتطفات في المراجع المتأخرة ، كذلك استخدم مؤلفنا كتابي « أخبار المهدي » لابي بكر الصنهاجي المعروف بالبيذق ، و « المن بالامامة » لابن صاحب الصلاة ، وقد وصل إلينا الكتاب الاول بعد أن نشره ليفي بروفنسال وما زال جزء من الثاني مخطوطا فى اكسفورد ، وقد نشره الصديق الأستاذ عبد الهادى التازى فى بيروت سنة 1964 كما سبق أن ذكرنا . وفضلا عن ذلك يبدو أن ابن القطان تمكن – بحكم صلته بالخليفة المرتضى وعمله في ديوان رسائله – من الاطلاع على بعض الوثائق الرسمية للدولة ، إذ نجده ينقل مثلا رسالة كتبها ابن تومرت المهدي بخط يده إلى القاضي علي بن أبي الحسن الجذامى في سنة 511 [1] ، ورسالة أبى عبد الرحمن بن طاهر المرسي « الكافية في براهين الامام المهدي » إلى عبد المؤمن بن علي [2] ، ورسالة طويلة عن عبد المؤمن إلى الموحدين من إنشاء أبي جعفر ابن عطية سنة 543 [3] ، وفقرات من رسالة ليوسف بن عبد المؤمن إلى أهل تونس عام فتحه لقفصة سنة 575 [4] . وكل هذا يدلنا على ان المادة التاريخية التي تهيأت لابن القطان كانت وفيرة غزيرة ربما لم يتهيأ مثلها بعد ذلك إلا لابن عذاري المراكشي .

---

1) نظم الجمان ص 89 .
2) نظم الجمان ص 101 - 122 .
3) نظم الجمان ص 188 - 209 .
4) نظم الجمان ص 116 - 117 .

والكتاب في جملته مذهبي الطابع يكتبه رجل من رجالات الدولة الموحدية متعصب لها أشد التعصب ، فهو يشيد بآلائها ويهاجم خصومها فى عنف بالغ ، ويحاول ستر عيوبها وتسويغ أعمالها ، وهو يصل في ذلك إلى حد الملق الرخيص ومجافاة الحقائق فى كثير من الامور ، ولهذا فإن جانباً كبيراً منه يدخل في باب الجدل السياسي والديني : نرى ذلك فى مهاجمته للمرابطين بأحد لسان وأشد عارضة وفى غمطه لما قدموه للإسلام فى المغرب والاندلس من أياد بيضاء ، وفى دفعه لما اتهم المرابطون به محمد بن تومرت المهدي ودعوته [1] ، وفى الحملة الشعواء التي شنها عليهم حتى إنه جعلهم « مجسمين » و « كفارا » و « منافقين » يجب على المسلمين قتالهم وثقافهم [2] ، وفى الكلام عن فضائل المهدي [3] والتدليل على صحة نسبه العلوى مع أنه يورد فى سلسلة نسبه آراء مختلفة متعارضة [4] ، وفي الحديث عما زعم أنه « عصمته » [5] وعن « كرامات » عبد المؤمن بن علي ، وهو فى ذلك يسوق أخباراً وتنبؤات بينة الوضع والاختلاق أو أحاديث نبوية تأولها على صورة ساذجة أبعد ما تكون عن المنطق السليم [6] .

وهو لا يكتفي بمهاجمة دولة المرابطين التى انقضت واندثرت قبل أن يؤلف كتابه بأكثر من قرن ، بل إنه لا يدع فرصة لمهاجمة الخلافة الفاطمية فى مصر إلا اغتنمها فوصم خلفاءها بالكفر والفسوق ، ثم يقارن بينهم وبين الموحدين ، فيقول :

« فانظر إلى هذه المحاولات الشنيعة ، والامور الفظيعة .. (ثم يذكر بعض ما وقع فى مصر من الفتن والقبائح) يَبِنْ من ذلك ما كان فى الارض من ظلمات

---

1) نظم الجمان ص 67 - 86 .
2) نظم الجمان ص 97 - 100 .
3) نظم الجمان ص 80 - 81 .
4) نظم الجمان ص 87 - 88 .
5) نظم الجمان ص 91 - 94 .
6) نظم الجمان ص 181 - 185 .

المظالم ، وانتهاك المحارم ، والخروج عن مراسم السنة وحدودها ، وتنكب تلك الفئات عن الحق وصدودها ، وذلك من حين وفاة المهدي رضي الله تعالى عنه إلى حين ظهور أمر الموحدين أعزهم الله تعالى واتساق كلمة الأمر العالي ، المخصوص بالمكارم والمعالي ، فتحقق بذلك صدق البشارة النبوية الكريمة ، بهذه الخلافة المهدية القويمة ، القائمة بأمر الله تعالى وإحياء كلمته . وإعلاء الحق وهداية أمته ... والله سبحانه يعلى مناره ، ويديم بالخلافة المؤمنية المرتضية ضياءه وأنواره ، إلى يوم الدين » . [1]

ونحن نرى من هذه الفقرة ، وغيرها كثير فى الكتاب ، أن هذا المؤلف يبدو كما لو كان فى عزلة عما كان يدور فى أيامه من أحداث ، فالخلافة « المؤمنية المرتضية » التى دعا الله أن يديمها إلى يوم الدين كانت تلفظ فى هذا الوقت آخر انفاسها ، وكانت عاجزة عن حكم رقعة بلادها بعد أن خرج عنها سلطان الاندلس كله بين النصارى الذين استولوا على معظم أقطاره والثوار الاندلسيين الذين بلغ استخفافهم بالدولة إلى أقصى غاية ، أما المغرب فقد كان بنو مرين فيه قد محوا سلطة الموحدين أو كادوا ، هذا فضلا عن الفتن والمذابح التى راح ضحيتها معظم أفراد الاسرة المؤمنية بما فيهم المرتضى نفسه بعد ذلك . ومع هذا فإن ابن القطان كان لا يزال يحدث نفسه بإدامة الخلافة المؤمنية ومد سلطانها على بلاد المشرق فضلا عن المغرب .

والحق أن العالم الإسلامي فى هذا العصر كان قد بلغت أحواله من السوء والفساد إلى حيث لا مزيد سواء في ذلك مشرقه ومغربه ، وما ذكره ابن القطان عن « المحاولات الشنيعة والامور الفظيعة » فى مصر على عهد الفاطميين حق لا ريب فيه ، ولكن أين كان المؤلف المسكين من أحوال المغرب ؟ وهل كانت « المحاولات والامور » فيه أقل من ذلك « شناعة وفظاعة » ؟ إن الذي يقرأ صفحات « البيان المغرب »

---

1) نظم الجمان ص 221 .

حول ما كان يدور في أيام المؤلف لا يرى فيه إلا صورة دامية رهيبة تقبض النفس وتورث الدوار ..صورة فيها كل ما ذكره ابن القطان من « ظلمات المظالم ، وانتهاك المحارم ، والخروج عن مراسم السنة وحدودها ، وتنكب تلك الفئات عن الحق وصدودها » ، ومع هذا فابن القطان الذي لقى أبوه في غمار هذه الفتن من المحنة ما لقي – ولعله هو أيضا ذهب ضحية لها بعد ذلك – لا يرى بأسا فى أن يتمدح بتلك البقية الضئيلة الباقية من سلطان الموحدين ويشيد بما زعم أنهم كانوا عليه حينئذ من « إعلاء الحق » و « هداية الامة » .

وكل ما هناك هو أن هذا المؤلف – شأنه في ذلك كشأن كثير من المؤرخين العرب فى المشرق والمغرب في تلك العصور – رجل مأجور مرتزق ... مؤرخ « بلاطي » كما ذكرنا ، يكتب متزلفا متملقا لإرضاء سادته حتى على حساب الحق والتاريخ ، وإلا فهل يتصور أحد أن يتحدث مؤرخ مسلم عن هزيمة أوقعها النصاري بالمرابطين في الاندلس وذهب فيها اثنا عشر ألفا من المسلمين بين قتيل وأسير ، فلا يعلق عليها إلا بقوله : « وكل هذا مما مهد الله تعالى به أمر الموحدين أعزهم الله تعالى » [1] ؟ وهل يبلغ به بغض الملثمين إلى مثل هذه الشماتة الصريحة والتشفى المسعور في كارثة أصابت المسلمين أولا وأخيراً ؟

وإن قوله لحق : فالمرابطون الذين جاهدوا فى سبيل الإسلام وبذلوا في ذلك الكثير من دمائهم وأموالهم حتى مدوا في عمر الإسلام ما كان يوشك أن ينقطع لم يلبثوا وهم في غمار هذه المعركة الحامية أن رأوا محمد بن تومرت ناجما عليهم في جبال السوس شاقا عصا المسلمين وصادعاً لكلمتهم ... فاضطروا إلى القتال في جبهتين : النصارى من خارج ، والموحدين من داخل ، وكانت هزائمهم في الاندلس ممهدة فعلا لأمر الموحدين بالمغرب كما قال ابن القطان ... ولكن على حساب من ؟ ولحساب من ؟

* * *

1) نظم الجمان ، ص 154 .

وعلى الرغم من ذلك فإن « نظم الجمان » نص على أكبر جانب من القيمة والخطر ، لا سيما وأنه يجلى لنا الكثير من النواحي التي لم تزل بعد غامضة من تاريخ المغرب والاندلس خلال الثلث الأول من القرن السادس ، وهي فترة الصراع بين المرابطين والموحدين ، وفيه تفاصيل كثيرة ينفرد بها حتى عن ابن عذارى المراكشي الذي يعتبر كتابه « البيان المغرب » أجمع ما وصلنا عن تاريخ المغرب والاندلس . صحيح أنه مؤرخ متحيز حزبي النظرة ، إذ هو لا يريد أن يعترف للمرابطين بأي فضل ، غير أن حقائق التاريخ تخونه فيضطر للتسليم بها في سذاجة وبغير وعي . ولنضرب لهذا مثلا بأننا نجد في « نظم الجمان » أوفي تفصيل ووصف حتى الآن لموقعتين كانتا من أجل أعمال المرابطين في الاندلس وهما « أقليش » (سنة 501) و « إفراغه » (528) [1] إذ أوقفوا في الأولى تيار الغزو المسيحي المنطلق من مملكة قشتالة ، وفي الثانية التيار الآخر المتحدر من مملكة أرغون .

وفي الكتاب تفصيل مسهب لكثير من أحداث الاندلس والمغرب رتبها على السنين ، فضلا عن كونه احتفظ لنا بنصوص قيمة أصيلة عن الدعوة الموحدية ، وجملة من الرسائل الرسمية الصادرة عن سلاطين الدولة ، إلى غير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله .

بل إننا نجد بين دفتي هذا الكتاب ذكراً مطولا لأشياء عن تاريخ مصر على عهد الفاطميين لا نكاد نجدها حتى في كتب المؤرخين المصريين أنفسهم من أمثال المقريزى وابن تغرى بردي . ولنضرب مثلا على ذلك نصه الطويل عن مقتل الخليفة الآمر سنة 524 [2] ، فهو صورة واقعية بالغة الدقة والتفصيل لحادث من أغرب حوادث الاغتيال السياسي في التاريخ الإسلامي .

1) نظم الجمان ، ص 63 - 67 ؛ 243 - 248 .

2) نظم الجمان ، ص 231 - 233 .

أما أخباره عن أحداث بقية بلاد الشرق الإسلامي فهي لا تتجاوز الاسماء والتواريخ ، وهو لا يلتزم فيها الدقة وإن كان يعتذر عن ذلك بأنه لم يصل إليه منها ما يشفي الغلة ، فخفي عليه أمرها ، وهي على أية حال لا تضيف شيئا كثيراً إلى ما نعرف منها .

المخطوط

القطعة التي وقعت من « نظم الجمان » والتي نشرنا على أساسها هذا الجزء هي التي ذكرنا أنها كانت لدي ليفي بروفنسال ثم آلت إلى معهد الدراسات الإسلامية في مدريد في جملة المخطوطات التي اشتراها من تركة المستشرق الفرنسي الراحل . وهي تشتمل على اثنتين وثمانين ورقة . وتبلغ مقاييس الورقة منه 295×215 ملليمترا ، ومسطرة الصفحة تتراوح بين 19 و 24 سطراً ، ومتوسط الكلمات في السطر يبلغ نحو 9 كلمات .

والخط مغربي على قدر من الجمال وهو بالمداد الاسود ما عدا الضبط والعناوين ، فقد عمل الناسخ على إبرازها بمداد من لونين أحمر وأخضر .

والاوراق في حالة جيدة بصفة عامة ، ولو أن بعضها أصابه بلل وتمزق ، فبهتت منها الكتابة وساح المداد .

ونذكر فيما يلي نص ما جاء على غلاف المخطوط :

« السفر الثالث عشر من كتاب نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان تأليف الشيخ الامام العالم أبي النجوم الباجي رحمه تعالى ورضي عنه » .

ثم يلي هذا العنوان سطور أخرى جرى عليها قلم من وقعت إليه المخطوطة حتى يعفى على ما جاء فيها . أما نسبة الكتاب إلى « أبي النجوم الباجي » المذكور فهو خطأ لا أدري من أين أتى به الناسخ ، وسنرى مثله في خاتمة الكتاب .

وعلى حواشي الغلاف تعليقات أخرى نورد نصها فيما يلي :

1 — خاتم نقش فيه اسم « عبد القادر القادري — مراكش » وهو يبدو لمتجر من متاجر الكتب .

2 — « تملك هذا المجلد محمد عبد الحي الكتاني شراء من مراكش بأربعين ريالا ، وذلك في سنة 1343 (1924 م) » .

3 — « الحمد لله ، نقل الشيخ الرهوني في حواشي شرح المختصر في ص 364 جـ 7 لدى أول باب الشهادات عن ابن القطان في كتابه المسمى نظم الجمان فيما سلف من أخبار الزمان قصة ورود المهدي بن تومرت على الغزالي ، وهو في هذا الكتاب فلعله هو هذا » .

4 — « قطعة من نظم الجمان لابن القطان مطبوعة بليدن سنة 1849 ، انظر فهرس المكتبة الخديوية ص 64 جـ 5 » .

5 — « في مكتبة المدرسة ... بالرباط أوراق من هذا المجلد ، وقد بلغني أنها طبعت الآن في باريز » .

وهذه الملاحظات والتعليقات مما كتبه العالم المغربي الكبير الشيخ عبد الحي الكتاني الذي تملك الكتاب ثم أعاره أو أهداه إلى ليفي بروفنسال .

أما إشارة الشيخ الكتاني الثانية التي يصلح فيها اسم مؤلف الكتاب الذي نسبه الناسخ إلى « أبي النجوم الباجي » فهي صحيحة ، وقد اعتمد فيها المعلق على النص الذي يذكره للرهوني في شرح المختصر . والرهوني هو الفقيه المغربي المشهور أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الرهوني الوزاني المتوفي سنة 1230 هـ . (1815) [1] ، وكتابه المشار إليه هو « أوضح المسالك : حاشية على شرح الزرقاني على مختصر خليل (بن اسحاق) » ، ومنه نسخ مخطوطة عددها

---

1) انظر الاستاذ محمد بن تاويت : محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي ، تطوان سنة 1961 ، ص 114 .

بروكلمان فى الرباط ومكتبة الزيتونة في تونس ، [1] وقد طبع مرارا ، على أني لم أتمكن من مراجعة هذا النص الوارد عن ابن القطان فى كتاب الرهوني على ما يذكر الشيخ الكتاني .

وأما ما نقله العالم المغربي عن فهرس المكتبة الخديوية (64/5) فى معرض الكلام عن نسخة البيان المغرب التى طبعها رينهارت دوزي فى ليدن سنة 1848 - 1849 فإن نقله صحيح ، إذ جاء فى الجزء والصفحة المذكورين من فهرس الكتب العربية الموجودة فى دار الكتب المصرية أنه « اختلط بالجزء الأول منه (أي من البيان المغرب) قطع انتخبها المصحح من كتاب نظم الجمان لابن القطان » ، وقد نقل هذه العبارة أيضا الاستاذ عبد السلام بن سودة فى الفصل الذي أفرده للبيان المغرب [2] ، غير أن الخطأ هنا – وعهدته لا تقع على الشيخ الكتانى وانما على مفهرس دار الكتب المصرية الذي كتب تلك الملاحظة – هو أن مصحح كتاب « البيان المغرب » أو ناشره لم ينتخب قطعا من نظم الجمان ، وانما هى تلك النقول التى اعتمد ابن عذارى فيها على ابن القطان واقتطفها من تاريخه كما فعل غيره من المؤرخين ، ولم يكن من عمل لدوزي فى ذلك الا نشر الكتاب كما وقع إليه ، ولم ينتخب الرجل من « نظم الجمان » قليلا ولا كثيراً .

ونعود إلى مخطوط « نظم الجمان » فنذكر أن آخر أوراقه تنتهى بالعبارة الآتية كتبها ناسخ النص نفسه :

« تم السفر الثالث عشر من كتاب محاسن المجالس (كذا) والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله » .

وان عجبنا لا ينقضى من أمر ناسخ هذا الكتاب ، فهو فى أوله ينسبه إلى من يسميه « العالم أبا النجوم الباجى » فإذا فرغ من كتابته إذا به ينسى عنوان « نظم الجمان » الذي أثبته على غلافه بخط كبير ، ثم يأتى بعنوان آخر للكتاب لا ندري من أين أتى به .

---

1) بروكلمان : تاريخ الأدب العربى ، الملحق 98/3 ، 874 .

2) دليل مؤرخ المغرب الاقصى ، ص 159 .

وهذا في الحقيقة ليس إلا مظهراً من مظاهر جهل هذا الناسخ وقلة معرفته بما يكتب ، وهو يفسر لنا ما ملأ به الكتاب من أخطاء جسيمة وغلط فى ضبط الالفاظ وتحريف فى أسماء الاعلام ، هذا على الرغم من فخامة الورق وأناقة الكتابة وجمال التجليد وكثرة الالوان ، مما يدل على ان النسخة كانت مما يكتب للامراء أو السراة الوجهاء . وفضلا عن ذلك كله فإن الكتاب وقع فيه اضطراب كثير وخروم متعددة قد تكون راجعة إلى ضياع أوراق من المخطوطة ، لا سيما وأن ترقيم الاوراق متأخر عن وقت نسخ المخطوط ، فهو مكتوب بالقلم الرصاص ، ومعنى هذا أنه ليس هناك فى الواقع ترقيم حقيقى يطمأن إليه ، ثم ان السياق حتى فى الاوراق المنتظمة لا يستقيم دائما ، بل نجد فيها تقديما وتأخيراً فى السنوات التى يسرد المؤلف حوادثها ، وربما دل هذا على أن الناسخ انما وقع إليه أصل مضطرب ناقص ، فنقل عنه دون أن يميز السياق فى أوراقه .

* * *

وقد سبق أن ذكرنا أن أول من استفاد من هذه المخطوطة هو ليفى بروفنسال الذي نشر منها ست قطع فى مقاله « ست قطع مخطوطة من تاريخ مجهول لظهور الدولة الموحدية » وفيما يلى بيان بتلك القطع التى نشرها ليفى بروفنسال وما يقابلها من هذه الطبعة لنظم الجمان :

القطعة الأولى تقابل ص 78 - 87 من هذا النص

القطعة الثانية تقابل ص 87 - 94 منه

القطعة الثالثة تقابل ص 137 - 139 منه

القطعة الرابعة تقابل ص 156،134 - 135 منه

القطعة الخامسة تقابل ص 136 - 156،137 - 160 منه

القطعة السادسة تقابل ص 169 - 172 منه

ولم ينتفع بعد ذلك من هذا المخطوط إلا الاستاذ أميروسيو أويثى ميراندا الذي كان ليفى بروفنسال قد أهداه مصورة فوتوغرافية له ، فاستفاد منه في

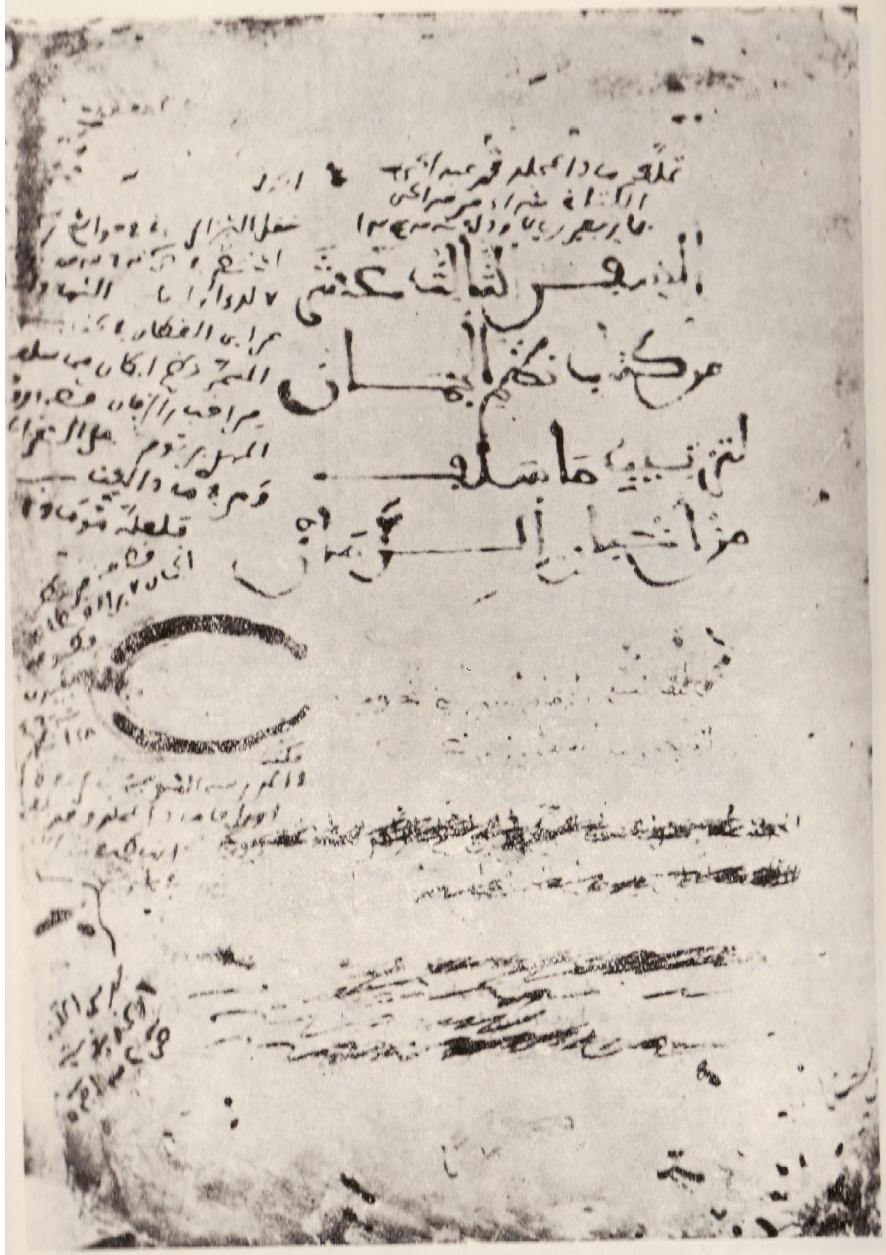

الورقة الاولى في الاصل المخطوط (وجه)

تعليقاته على ما قام بترجمته من التواريخ المرابطية والموحدية مثل الحلل الموشية والبيان المغرب والمعجب ، ثم في كتابيه « التاريخ السياسي للدولة الموحدية » (تطوان 1956 - 1957) و « المعارك الكبرى في حرب الاسترداد المسيحي لاسبانيا » (مدريد 1956) إذ انتفع من نص « نظم الجمان » في إجلاء كثير من المسائل الغامضة حول موقعة أقليش ، وأخيراً اقتطف منه بيانات أخرى في الكتاب الذي أصدره بعد ذلك بعنوان « البيان المغرب لابن عذاري ، قطع جديدة حول المرابطين والموحدين » (بلنسية سنة 1963) هذا إلى عدد من الابحاث والمقالات المختلفة حول موضوعات مرابطية وموحدية .

منهجنا في العمل :

وقد قمت أولا بترتيب الاوراق على حسب الترتيب الزمني للسنين ، واضطرني ذلك إلى تعديل نظام الاوراق ، ولكن ذلك لم يمس الا الورقات الأولى التي يبدو فيها الاضطراب واضحا مما قد يوقع القارئ في عناء كبير إذا حاول تتبع الحوادث ، ويستقيم السياق بعد ذلك إلى حد ما باستثناء ما يعترض النسخة المخطوطة من فجوات وخروم .

أما النص فقد عنيت بإخراجه سليما صحيحا بقدر ما وسعت معرفتي ، لا سيما وأن الأخطاء فيه كثيرة ، وهي أخطاء من كل نوع : املائية ونحوية ولغوية ، وتحريف لاسماء الاعلام والمواضع إلى غير ذلك مما أعترف بأنه قد جشمنى كثيرا من المشقة في تصويبه وإصلاحه .

وقد دعانى ذلك إلى تتبع ألفاظ النص كلها ومراجعتها على ما يمكن ان يعين على تقويمها من المصادر الأخرى ، ولم يرد فى الكتاب اسم علم إلا وعملت على الترجمة له ، ولا ذكر حدث من الأحداث إلا وقابلته على المظان التى يمكن ان يشار فيها إليه ، واجتهدت في ذلك بقدر ما استطعت .

وأرجو أخيرا أن أكون بهذا العمل المتواضع قد ساهمت بنصيب في خدمة التاريخ المغربى والاندلسى ، وبالله الاستعانة ومنه التوفيق .

محمود علي مكى